دلائل الإعجاز

ومن الح َس َن البي ّ ِن ِ في ذلك َ قول ُ المتنبي - الوافر - : .

(وما عَفَت الرِّياحُ لَهُ مَحَلاًّ ... عَفاهُ مَن° حَدا بِهِمُ وَساقا) .

لم "َا نَفَى أَن يكونَ الذي يُرى به من َ الد " ُروسِ والع َفاء ِ من َ الرياح ِ . وأَن تكون َ التي فعلت ْ ذلك وكان في العادة ِ إذا نُف ِي َ الفعل ُ الموجود ُ الحاصل ُ عن واحد ٍ فقيل َ : لم يفعل ْه فلان ُ أَن يقال َ : فم َن ْ فعل َه قد " َر كأَن " َ قائلا ً قال : قد زعمت َ أَن " َ الرياح َ لم تع ْف ُ له م َحلاً فما عفاه إذا ً فقال َ مجيبا ً له : عفاه ُ م َن ْ ح َدا بهم وساقا .

- (عَرِفْ تُ المَنْ زِلَ الخالي ... عَفا مِنَ بَعْد ِ أَحَوْ ال ِ) .
 - (عَفاه ُ كُلُّ ٌ حَنَّانٍ ... عَسنُوف ِ الوَبْل ِ هَطَّال ِ) .

لما قال َ: " عفا من بعد ِ أحوال ِ " ق َد ّ َر َ كأن ّ ه قيل َ له : فما عفاه ُ فقال َ : عفاه كل ّ ُ حن ّ َ ان .

واعلم ْ أن السؤال َ إِذا كان َ ظاهرا ً مذكورا ً في مثل ِ هذا كان الأكثر ُ أن ْ لا يدُذكر َ الفعل ُ في الجواب ِ ويدُق ْ تَ مَر َ على الاسم ِ وحده َ . فأم ّا مع الإ ِ ضمار فلا يجوز ُ إلا ّ َ أن يدُ ذ ْ كر َ الفعل ُ . تفسير ُ هذا أنه يجوز لك إ ِذا قيل َ : إن ْ كانت ِ الرياح ُ لم ت َ ع ْ ه ُ ه فما عفاه ُ أن تقول َ : " م َ ن ْ ح دا بهم وساقا " ولا تقول َ : عفاه ُ م َ ن حدا . كما تقول ُ في جواب ِ من يقول ُ : م َ ن ْ فعل َ هذا زيد ْ . ولا يجب ُ أن تقول َ : فعل َ ه زيد ْ . وأم ّا إذا لم يكن ِ الس ّ وُال ُ مذكورا ً كالذي عليه البيت ُ فإ ِ ن ّ م لا يجوز ُ أن يدُ ت ْ ر َك َ ذكر ُ الفعل ِ . فلو قلت َ مثلا ً : وما عفت ِ الرياح ُ له محلا ً م َ ن ْ حدا بهم وساقا تزع ُ م أنك أردت َ " عفاه ُ م َ ن ْ حدا بهم و ساقا تزع ُ م أنك أردت َ " عفاه ُ م َ ن ْ حدا بهم البين ُ فاعن أردت َ " عفاه ُ م َ ن ْ حدا بهم البين ُ فاعن ُ ذكر َ الفعل ِ العواب ِ فإ ذا لم يدُون ُ ترك ُ على إلا ت ي م تركت َ ذكر َ الفعل ِ على إلا ت ي الجواب ِ فإ ذا لم يدُون ُ ت كان إلى العلم به ِ سبيل ْ فاعرف ْ ذلك .

واعلم أن َّ الذي تراه ُ في التنزيل ِ من لفظ ِ " قال " م َفصولا ً غير َ معطوف هذا هو التقدير ُ